# مشروع قرار المجلس التنفيذي رقم ( ٩ ) لسنة ٢٠٠١م
# في شـــــأن
# تطبيق أحكام وإجراءات تقرير كفاءة الموظفين بدوائر وهيئات الحكومة

نحن سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي ولي العهد ونائب حاكم الشارقة رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة .

بعد الاطلاع على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م في شأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية .

والقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية .

والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠١م بشأن الخدمة المدنية لإمارة الشارقة .

وبناء على ما عرضه مدير عام دائرة الرقابة الإدارية وموافقة المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة .

**قررنا إصدار القرار التالي :ـ**

**المادة الأولي :**

مع مراعاة أحكام الفصل الخامس من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠١م بشأن الخدمة المدنية في إمارة الشارقة ، تطبق أحكام وإجراءات تقييم الأداء على جميع موظفي دوائر وهيئات الحكومة وذلك عن أدائهم سنوياً .

**المادة الثانية :**

**باستثناء المستشار الخاص والمدير العام بدرجة مستشار والمدير العام بمرسوم .**

يتم تقييم أداء الموظف بمعرفة رئيسه المباشر عن السنة المستحق عنها الموظف العلاوة الدورية وذلك على النموذج المرفق كل حسب درجته التي يشغلها عند تقييم الأداء مع مراعاة تطبيق الإرشادات والتعليمات الموضحة خلف نموذج التقييم .

**المادة الثالثة :**

ترسل تقارير الكفاءة بعد استيفائها إلى إدارة أو قسم شؤون الموظفين لمطابقة ما ورد بها من بيانات مع ما هو ثابت بالملفات .

**المادة الرابعة :**

بعد استيفاء تقارير الكفاءة ومراجعتها بمعرفة إدارة أو قسم شؤون الموظفين يتم عرض التقارير التي بها ملاحظات على لجنة شؤون الموظفين لإبداء ما تراه من توصيات ثم تعرض التقارير على المدير العام لاتخاذ اللازم واعتمادها وذلك في موعد أقصاه شهر قبل تاريخ استحقاق العلاوة الدورية من كل عام .

**المادة الخامسة :**

على الرؤساء المباشرين والمخولين باعتماد تقارير الكفاءة مراعاة الموضوعية عند تقييم أداء الموظف حتى يكون تقرير الكفاءة خير معبر عن كفاءة أداء الموظف وسلوكه .

**المادة السادسة :**

يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل نص أو قرار يتعارض مع أحكامه إلى الحد الذي يزيل مثل هذا التعارض وينشر في الجريدة الرسمية .

**صدر عنا :**
الأحد : ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٢هـ.
الموافق : ١٨ يونيو ٢٠٠١م

**سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي**
**ولي العهد ونائب حاكم إمارة الشارقة**
**رئيس المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة**